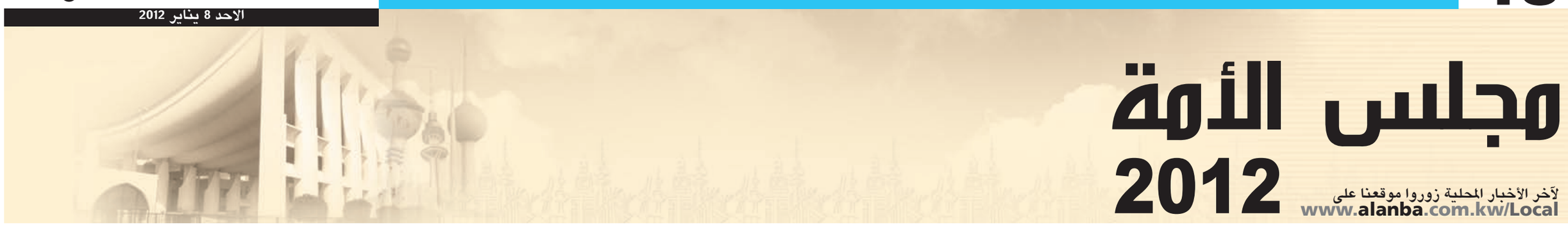

ناشد مرشح الدائرة الثانية م.احمد الصائغ الشباب الكويتي عدم التخلي عن دورهم في الفزعة للكويت والتوجه الى صناديق الاقتراع واختيار الاصلح لتمثيلهم لانتشال الكويت من كبوتها واحداث النقلة النوعية المرتقبة للبلاد محملا المجلس المنحل مسؤولية تراجع معدلات التنمية والبناء والنمو إذ لم يقدم شيئا للبلاد، مشيدا بالدور الكبير لعملاقي العمل النيابي د.احمد الخطيب والعم عبدالعزيز الصقر ووجه الصائغ انتقاداته الى الحكومة حيال تعاطيها مع الملف الاقتصادي ملقيا باللائمة على مسؤولي وزاراتي التجارة والمالية وكذلك البنك المركزي لعدم اتخاذهم الخطوات العلمية لاعادة التوازن الى الاقتصاد الكويتي الذي لا تنقصه المكانة المالية بقدر ما يحتاج الى رؤية اقتصادية ممنهجة. وطالب بانصاف المرأة واصفا اياها بالمظلومة كونها تعاني التميز وعدم المساواة بالرغم من المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات مشيرا الى ان ذوي الاحتياجات الخاصة على رأس اولوياته في حال الوصول الى المجلس ولفت الى ان إقدامه على خوض الانتخابات جاء بدافع الغيرة على الكويت مستذكرا مواقفه ابان الاحتلال العراقي الغاشم للكويت في اغسطس 1990 ودوره في العمليات العسكرية المرافقة للتحرير والكثير من القضايا في هذا الحوار الذي اجرته «الأنباء» مع الصائغ:

حاوره: مبارك الخالدي

قال إن المجلس المنحل ساهم في تراجع معدلات البناء والنمو

الصائغ: الحكومة لا تملك الرؤية لتحريك عجلة الاقتصاد وهدفها إخضاع التجار

مرشح الدائرة الثانية م.أحمد الصائغ (فريال حماد)

ما رسالتك الى شباب الكويت وردكم على المطالبة بالعزوف عن المشاركة في الانتخابات؟

● الرسالة الى شباب الكويت تقول انتم شباب حر ومتفتح وحضوركم الى صناديق الاقتراع هو صمام الامان لهذه الامة والمستقبل معقود على وعيكم وتعاونكم وانتم اداة التغيير وانتم الامل وبيدكم احداث النقلة النوعية المنتظرة للكويت فحضوركم وتفاعلكم مع الانتخابات هو ضمانة لمستقبلكم ومستقبل ابنائكم وايماني بكم ثابت وقوي لايتزعزع فسيروا على بركة الله وكل الطيبين في هذا البلد يدعون لكم بالتوفيق في مهمتكم النبيلة فالبلد على مفترق طرق وهناك من يحاول ان يزرع الفتن ويفكك نسيج المجتمع الكويتي الاصيل والمتماسك والذي لايعرف شعارات الفئوية والطبقية والطائفية ومشاركتكم كشباب في الحراك السياسي الذي ساد البلاد والذي ادى الى قرار حل المجلس السابق كانت فاعلة وجاءت تجسيدا للمادة الـ 6 من الدستور التي تقول ان الامة هي مصدر كل السلطات وانتم الشعب اعلى سلطة في البلاد وتخضع لكم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية حيث تستمد هذه السلطات صلاحياتها من ممثليكم في مجلس الامة والبعض منكم هو الامتداد الحقيقي لجيل العمالقة د احمد الخطيب والعم عبدالعزيز الصقر اللذين كانت حياتهما السياسية مثالا يحتذى للتضحية وحب الكويت بالعمل وليس بالقول ولا تلتفتوا الى الدعوات المثبطة التي الغرض منها عزوفكم عن المشاركة في العملية الانتخابية ليسود الفساد في البلاد.

من المرشح الاصلح لتمثيل الشعب في المجلس المقبل من وجهة نظرك؟

● المرشح ذو الكفاءة العلمية وصاحب الخبرة والامانة والنزيه هو من يصلح لتمثيل ابناء الكويت وهذا ما نأمله من اخواننا واخواتنا الناخبين فعملية الاختيار دقيقة جدا ويترتب عليها مستقبل البلاد وكفانا ما عانيناه من تأخر على كافة الاصعدة بسبب عدم قيام اعضاء المجلس بدورهم الحقيقي.

الأمل معقود على الشباب لإحداث النقلة النوعية المنتظرة للكويت

ما تقييمك لاداء المجلس السابق؟

● المجلس المنحل لم يقدم شيئا للمواطن وعجلة الاقتصاد بل ساهم في تراجع معدلات النمو والبناء كما اسرف في الميزانيات بهدف ارضاء رغبات شعبية دون دراسة علمية وخير دليل ما تمت الموافقة عليه من كوادر والتي لا تتسم بالعدالة والانصاف كما ان المجلس السابق بلغ مرحلة الفجور من الخصومة تجاه الحكومة واعضائها وبالغ بعض الاعضاء في استخدام الاستجواب كاداة دستورية بحيث تفرغ بعض الاعضاء للرقابة متغافلين دورهم الحقيقي في التشريع وهو الجانب الاهم للنهوض بالبلاد وتدهورت العلاقة بين الجانبين الى اسوأ منحدراتها نلحظه واضحا في تحديد الرواتب على سبيل المثال، فالرجل يأخذ راتبا اعلى من المرأة على الرغم من ان تعيينهما بنفس التاريخ ويحملان ذات المؤهل وكذلك الظلم الواقع عليها فيما يتعلق بالقرض الاجتماعي فهي تأخذ نصف ما يأخذه الرجل وهذا ليس انصافا وان الاوان لتأخذ جميع حقوقها فاذا ما صلح حال المرأة صلح حال البلاد فالطاقات التي تمتلكها المرأة كبيرة جدا والدستور لم يفرق في مواده بين الرجل والمرأة ولكن التعاطي مع القوانين والتشريعات لم ينصفها علما بأن المرأة الكويتية تاريخها حافل مع اخيها الرجل في بناء الكويت في سبعينيات القرن الماضي وما بعده فضلا عن دورها في الماضي البعيد وليس من المعقول ان نكافئها بالجحود واما فيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة فهم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع ولهم جميع الحقوق مثل ما عليهم كافة الواجبات وسأقف خلف احتياجاتهم وسألبي جميع مطالبهم المحرومين منها ولا يمكن اغفال دور الموهوبين منهم في رفع اسم الكويت عاليا في العديد من المجالات، فلم تحرمهم الإعاقة من الإبداع والتألق ويجب على المجتمع التعاون معهم بما يفسح المجال لهم للعمل أسوة بأقرانهم الأصحاء وليأخذوا دورهم في بناء الكويت.

كيف ترى التعاطي الحكومي مع الملف الاقتصادي؟

● حقيقة انا لا أعرف لماذا حكومة الكويت تقف متفرجة على الحال المتجمد لواقعنا الاقتصادي وهل ما شاع عنها صحيح انها تريد كسر «خشوم» التجار وإخضاعهم ولذلك فهي لا تريد ان تعمل أي شيء لتحريك عجلة الاقتصاد فهناك فائض تجاري في ميزانية الدولة يبلغ 16 مليار دينار وتستطيع بهذا المبلغ إعادة تحريك عجلة الاقتصاد الكويتي المتوقف والذي يئن ويعاني من الفساد والركود.

هل لديك رؤية خاصة في ذلك؟

● نعم فهناك العديد من الرؤى والبرامج كفيلة بإنعاش الاقتصاد فعلى الدولة ممثلة بالبنك المركزي ان تعطي الضوء الأخضر للبنوك بأن تضمن هي النصف والشركة الطالبة للقرض او السيولة (مثلاً) النصف الآخر بواسطة نظام الريبو ولمدة 15 سنة بحيث تضمن الدولة الشركات لدى البنوك وخلال هذه المدة تتوافر السيولة لهذه الشركات وترتفع اسعار الأصول بما يحقق أهداف جميع الأطراف، وهنا أعني الشركات ذات الملاءة المالية والتي تمتلك أصولا وليست الشركات الوهمية او الورقية، كما أطالب الحكومة بالوقوف خلف هذه الشركات ومنحها الفرصة، فجميع دول العالم بما فيها أميركا وقفت مع شركاتها بالرغم من معاناتها إبان الأزمة الاقتصادية وهذا دليل على إيمان الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة بالدور المهم والحيوي للشركات ذات الملاءة المالية، كما ان الكويت لديها فائض مالي وليس لديها ديون او مشاكل تذكر في هذا المجال لكنها مع الأسف لا تمد يد العون الى شركاتها وهناك سؤال كبير لماذا لا تقوم الدولة بمساعدة شركات الاستثمار وتحرك الاقتصاد عبر مشاريع إنمائية تقوم الدولة من خلالها بضخ السيولة لعمل مشاريع إنمائية وغيرها واحتضان البورصة لأنها القلب النابض للاقتصاد ونحن الآن في انحدار حيث بلغ المؤشر 10000 نقطة ولايزال في نزول والله يستر.

ما دور وزارة التجارة والمالية والبنك المركزي تجاه ذلك؟

● مع الأسف دورها سلبي للغاية ولم تحرك ساكنا وانا ايضا أتساءل أين هي من الأزمة الاقتصادية؟ وأين هي مراقبتها لأداء الشركات والبنوك؟ خصوصا ان هذه المؤسسات صمام الأمان للحفاظ على مصلحة المواطنين ولكن مع الأسف الأمور ماشية على البركة لكنني بلا شك في حال نجاحي في الانتخابات سأقوم بمحاسبة كل مسؤول تهاون او تقاعس عن أداء عمله للحفاظ على حقوق المواطنين والوطن.

نسمع كثيرا عن ان الفساد يمكن القضاء عليه؟

● الفساد مصيبة كبيرة لكن القضاء عليه ليس مستحيلا ويجب وضع الرجل المناسب من حيث الكفاءة العلمية والخبرة والنزيه في المكان المناسب وأيضا تطبيق القوانين على الجميع وذلك كفيل بالقضاء على 80٪ من مظاهر الفساد، وأما الـ 20٪ الأخرى فسيقضى عليها عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير أدوات الجهاز الإداري للدولة فعلى سبيل المثال في قطاع البريد يمكن استخدام أجهزة خاصة بالفرز توفر جهد عدد كبير من الموظفين فضلا عن إقرار القوانين الخاصة بمكافحة الفساد وهي ضرورة لابد منها.

ما رأيك في الواقع الخدمي للبلاد؟

● حقيقة واقع الخدمات لا يسر، على سبيل المثال في الجانب التعليمي نجد ان مخرجات التعليم لا تتناسب فعليا مع حاجة سوق العمل في البلاد نتيجة لغياب التخطيط العلمي المنهج كما اننا نأمل بالنهوض في واقع العملية التعليمية لإحداث قفزة نوعية في مجال التعليم عبر تطوير المناهج ولكن شريطة إبعاد العملية التعليمية عن أهداف السياسة والسياسيين، وأما الواقع الصحي فوزارة الصحة تعاني هي الأخرى من الترهل ولم نشاهد في البلاد مستشفى حديثا يجاري من حيث الخدمات المستشفيات الخارجية فضلا عن الحالة التعيسة التي تعيشها المستوصفات ما أفقد المواطنين الثقة بهذه الوزارة وخدماتها حتى أصبح العلاج في الخارج مطلب جميع المواطنين للهروب من الواقع الأليم لوزارة يفترض فيها مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي في هذا المجال ناهيك عن مشاكل خدمات الكهرباء ومشكلة انقطاع التيار الكهربائي ونحن بلد خير ونعمة، كما ان ظاهرة الازدحام المروري أصبحت مشكلة تؤرق الكثيرين لكننا لا نلمس أي حلول تجاهها حتى اختنقت الشوارع من الفوضى السائدة.

لماذا قررت النزول الى الانتخابات؟

● الأسباب عديدة في مقدمتها غيرتي على الكويت وما وصلت إليه من تراجع مخيف على جميع المستويات فأنا من أوائل من لبى نداء الواجب تجاه الوطن يوم الخميس الأسود إبان الاحتلال العراقي الغاشم على البلاد، حيث توجهت فورا الى قصر بيان للدفاع عن الشرعية وعندما خرجت الى السعودية لأسباب خاصة وطارئة التحقت بسفارتنا هناك وعملت في قسم الإعاشة لمساعدة إخواني المواطنين ما ادى الى النزول الى الشارع للتعبير عن حالة السخط وعدم الرضا عن واقع الحال.

كيف ترى قوانين المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة؟

● المرأة ليست فقط نصف المجتمع ولكنها هي الاساس ولم تأخذ حقها كاملا ويجب انصافها وهذا ما نلحظه واضحا في تحديد الرواتب على سبيل المثال، فالرجل يأخذ راتبا اعلى من المرأة على الرغم من ان تعيينهما بنفس التاريخ ويحملان ذات المؤهل وكذلك الظلم الواقع عليها فيما يتعلق بالقرض الاجتماعي فهي تأخذ نصف ما يأخذه الرجل وهذا ليس انصافا وان الاوان لتأخذ جميع حقوقها فاذا ما صلح حال المرأة صلح حال البلاد فالطاقات التي تمتلكها المرأة كبيرة جدا والدستور لم يفرق في مواده بين الرجل والمرأة ولكن التعاطي مع القوانين والتشريعات لم ينصفها علما بأن المرأة الكويتية تاريخها حافل مع اخيها الرجل في بناء الكويت في سبعينيات القرن الماضي وما بعده فضلا عن دورها في الماضي البعيد وليس من المعقول ان نكافئها بالجحود واما فيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة فهم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع ولهم جميع الحقوق مثل ما عليهم كافة الواجبات وسأقف خلف احتياجاتهم وسألبي جميع مطالبهم المحرومين منها ولا يمكن اغفال دور الموهوبين منهم في رفع اسم الكويت عاليا في العديد من المجالات، فلم تحرمهم الإعاقة من الإبداع والتألق ويجب على المجتمع التعاون معهم بما يفسح المجال لهم للعمل أسوة بأقرانهم الأصحاء وليأخذوا دورهم في بناء الكويت.

كيف ترى التعاطي الحكومي مع الملف الاقتصادي؟

● حقيقة انا لا أعرف لماذا حكومة الكويت تقف متفرجة على الحال المتجمد لواقعنا الاقتصادي وهل ما شاع عنها صحيح انها تريد كسر «خشوم» التجار وإخضاعهم ولذلك فهي لا تريد ان تعمل أي شيء لتحريك عجلة الاقتصاد فهناك فائض تجاري في ميزانية الدولة يبلغ 16 مليار دينار وتستطيع بهذا المبلغ إعادة تحريك عجلة الاقتصاد الكويتي المتوقف والذي يئن ويعاني من الفساد والركود.

هل لديك رؤية خاصة في ذلك؟

● نعم فهناك العديد من الرؤى والبرامج كفيلة بإنعاش الاقتصاد فعلى الدولة ممثلة بالبنك المركزي ان تعطي الضوء الأخضر للبنوك بأن تضمن هي النصف والشركة الطالبة للقرض او السيولة (مثلاً) النصف الآخر بواسطة نظام الريبو ولمدة 15 سنة بحيث تضمن الدولة الشركات لدى البنوك وخلال هذه المدة تتوافر السيولة لهذه الشركات وترتفع اسعار الأصول بما يحقق أهداف جميع الأطراف، وهنا أعني الشركات ذات الملاءة المالية والتي تمتلك أصولا وليست الشركات الوهمية او الورقية، كما أطالب الحكومة بالوقوف خلف هذه الشركات ومنحها الفرصة، فجميع دول العالم بما فيها أميركا وقفت مع شركاتها بالرغم من معاناتها إبان الأزمة الاقتصادية وهذا دليل على إيمان الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة بالدور المهم والحيوي للشركات ذات الملاءة المالية، كما ان الكويت لديها فائض مالي وليس لديها ديون او مشاكل تذكر في هذا المجال لكنها مع الأسف لا تمد يد العون الى شركاتها وهناك سؤال كبير لماذا لا تقوم الدولة بمساعدة شركات الاستثمار وتحرك الاقتصاد عبر مشاريع إنمائية تقوم الدولة من خلالها بضخ السيولة لعمل مشاريع إنمائية وغيرها واحتضان البورصة لأنها القلب النابض للاقتصاد ونحن الآن في انحدار حيث بلغ المؤشر 10000 نقطة ولايزال في نزول والله يستر.

ما دور وزارة التجارة والمالية والبنك المركزي تجاه ذلك؟

● مع الأسف دورها سلبي للغاية ولم تحرك ساكنا وانا ايضا أتساءل أين هي من الأزمة الاقتصادية؟ وأين هي مراقبتها لأداء الشركات والبنوك؟ خصوصا ان هذه المؤسسات صمام الأمان للحفاظ على مصلحة المواطنين ولكن مع الأسف الأمور ماشية على البركة لكنني بلا شك في حال نجاحي في الانتخابات سأقوم بمحاسبة كل مسؤول تهاون او تقاعس عن أداء عمله للحفاظ على حقوق المواطنين والوطن.

نسمع كثيرا عن ان الفساد يمكن القضاء عليه؟

● الفساد مصيبة كبيرة لكن القضاء عليه ليس مستحيلا ويجب وضع الرجل المناسب من حيث الكفاءة العلمية والخبرة والنزيه في المكان المناسب وأيضا تطبيق القوانين على الجميع وذلك كفيل بالقضاء على 80٪ من مظاهر الفساد، وأما الـ 20٪ الأخرى فسيقضى عليها عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير أدوات الجهاز الإداري للدولة فعلى سبيل المثال في قطاع البريد يمكن استخدام أجهزة خاصة بالفرز توفر جهد عدد كبير من الموظفين فضلا عن إقرار القوانين الخاصة بمكافحة الفساد وهي ضرورة لابد منها.

ما رأيك في الواقع الخدمي للبلاد؟

● حقيقة واقع الخدمات لا يسر، على سبيل المثال في الجانب التعليمي نجد ان مخرجات التعليم لا تتناسب فعليا مع حاجة سوق العمل في البلاد نتيجة لغياب التخطيط العلمي المنهج كما اننا نأمل بالنهوض في واقع العملية التعليمية لإحداث قفزة نوعية في مجال التعليم عبر تطوير المناهج ولكن شريطة إبعاد العملية التعليمية عن أهداف السياسة والسياسيين، وأما الواقع الصحي فوزارة الصحة تعاني هي الأخرى من الترهل ولم نشاهد في البلاد مستشفى حديثا يجاري من حيث الخدمات المستشفيات الخارجية فضلا عن الحالة التعيسة التي تعيشها المستوصفات ما أفقد المواطنين الثقة بهذه الوزارة وخدماتها حتى أصبح العلاج في الخارج مطلب جميع المواطنين للهروب من الواقع الأليم لوزارة يفترض فيها مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي في هذا المجال ناهيك عن مشاكل خدمات الكهرباء ومشكلة انقطاع التيار الكهربائي ونحن بلد خير ونعمة، كما ان ظاهرة الازدحام المروري أصبحت مشكلة تؤرق الكثيرين لكننا لا نلمس أي حلول تجاهها حتى اختنقت الشوارع من الفوضى السائدة.

لماذا قررت النزول الى الانتخابات؟

● الأسباب عديدة في مقدمتها غيرتي على الكويت وما وصلت إليه من تراجع مخيف على جميع المستويات فأنا من أوائل من لبى نداء الواجب تجاه الوطن يوم الخميس الأسود إبان الاحتلال العراقي الغاشم على البلاد، حيث توجهت فورا الى قصر بيان للدفاع عن الشرعية وعندما خرجت الى السعودية لأسباب خاصة وطارئة التحقت بسفارتنا هناك وعملت في قسم الإعاشة لمساعدة إخواني المواطنين لكنني اتخذت قرارا بالمشاركة مع القوات العسكرية لتحرير البلاد عندما شاهدت صور فتيات الكويت على الفضائيات الغربية وهن يتطوعن مع الجيش الأميركي لخوض حرب تحرير الكويت وهنا لم أتحمل فتوجهت الى العسكر وعملت مع القوات الأميركية كمشرف على الأسرى العراقيين في المخيم الشرقي، حيث كنت استقبل يوميا 2400 أسير عراقي عاملتهم برقي وإنسانية حفاظا على سمعة بلدي بالرغم من حالة الغضب الشديد تجاههم في نفسي وحصلت إزاء ذلك على شهادات تقدير موثقة من سفارتنا في السعودية ومن الجيش الأميركي، كما ان أسرتي قدمت الشهداء وهم العقيد ضياء الصائغ والنقيب علاء الصائغ فالكويت التي ضحينا من اجلها تستحق منا الكثير لتعود كما كانت درة الخليج بحق ولن يتحقق حلمنا بهذا الأمل إلا اذا ابتعدنا عن النعرات الطائفية والفئوية وجعلنا الكويت هي الاولى في أهدافنا وتطلعاتنا. كما انني أتطلع الى المساهمة في الإصلاح والارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي في ظل الوفرة المالية التي تعيشها البلاد واستثمارها بالشكل الصحيح لتحسين واقع الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وكذلك مجالا الرياضة والفن حيث اننا تراجعنا كثيرا فأين هي كويت الماضي من الكويت حاليا.